الأمم المتحدة S/PV.5311

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥٣١١**

الأربعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دنيسف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد دالوتو
	البرازيل	السيد تريس دا فنتورا
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد لي جنوا
	فرنسا	السيد دلا ساباليير
	الفلبين	السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مكنزي سميث
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتن
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

التقرير الخامس للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي (S/2005/728)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-62200 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

التقرير الخامس للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي (S/2005/728)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلة بوروندي، تطلب فيها دعوتها إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة تلك الممثلة إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيدة أنطوانيت بتموبويرا، وزيرة خارجية بوروندي.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة بتموبويرا (بوروندي) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير الخامس للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي، الوثيقة S/2005/728. ومعروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/2005/741، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2005/736، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبوروندي.

أدعو الآن معالي السيدة بتموبويرا، وزيرة خارجية بوروندي، إلى إلقاء بيان.

السيدة بتموبويرا (بوروندي) (تكلمت بالفرنسية): من دواعي الشرف والسرور حقاً أن تتاح لي فرصة مخاطبة مجلس الأمن عقب زيارة بعثة مجلس الأمن المثمرة إلى بوروندي، التي تمت في ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

أولاً، بالنيابة عن حكومة جمهورية بوروندي وعن وفدي، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أتقدم بخالص الشكر للأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، على الالتزام والشجاعة اللذين تحلّى بهما دائماً في أداء مهمته النبيلة. وأود أيضاً أن أتقدم له بالشكر على التزامه بقضية تحقيق السلم والأمن في جميع أنحاء العالم، وعلى وجه التحديد في بلدي، بوروندي. وأود أن أشكر مجلس الأمن أيضا على التصميم القوي الذي أبداه في دعمه لشعب بوروندي في سعيه إلى السلام. وباتخاذ القرار ١٥٤٥ (٢٠٠٤) الذي يأذن بنشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي، قدمت الأمم المتحدة إسهامها في عملية السلام والمصالحة الوطنية في بوروندي.

واستنادا إلى الولاية المحددة صراحة في الفقرات ٥ إلى ٧ من القرار المذكور، تم نشر عملية حفظ السلام التابعة لتلك لعملية اعتبارا من ١ حزيران/يونية ٢٠٠٤. ومن ذلك الحين فصاعدا، حتى إجراء الانتخابات في بوروندي، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي تقدم الدعم بإصرار للعملية الانتخابية والديمقراطية.

ومرة أخرى، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان حكومة بوروندي للسيدة كارولين ماكاسكي، الممثلة الخاصة للأمين العام لبوروندي، وذلك لالتزامها بكفالة النجاح لمهمة العملية.

ومنذ ثلاثة أشهر على وجه الدقة، عقب ١٠ سنوات من الأزمات السياسية، استقبلت بوروندي بالترحيب رئيسا منتخبا بشكل ديمقراطي. وكانت تلك هي المرحلة الأخيرة في عملية طويلة أدت من خلال المفاوضات والمراحل الانتقالية، وأخيرا الانتخابات، إلى إقامة مؤسسات سياسية منتخبة على كافة المستويات، مؤسسات يتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهها الآن في كفالة إعادة إعمار البلد، بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

وكثيرا ما ترد الإشارة إلى التطورات في بوروندي على مدى العامين الأخيرين بوصفها نموذجا يحتذى. وهذه النتيجة تمخضت عنها الجهود المشتركة التي بذلها المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي والمبادرة الإقليمية، وفوق كل شيء شعب بوروندي ذاته، الذي أظهر نضجا سياسيا كبيرا في اختياره للسلام والديمقراطية.

وإذ تشد هذه الإنجازات من أزر بوروندي، فهي تعمل من خلال حكومتها على التصدي لتحديات إعادة الإعمار والتنمية، فذلك هو الطريق الوحيد لضمان السلام المستدام.

واسمحوا لي بأن أصف مختلف جوانب الحالة الراهنة في بوروندي.

أما فيما يتعلق بالأمن، فالسلام يسود معظم أراضيها، فيما عدا جيوب صغيرة في مناطق بوجومبورا وسيبيتوكي وبوبانزا الريفية، حيث لا يزال معدل الجريمة مرتفعا. وأحيانا تتمثل المشكلة في قطاع الطرق، وأحيانا ترتكب فظائع، من قبيل عمليات بتر الأوصال وقطع الرؤوس التي يرتكبها أعضاء جبهة التحرير الوطنية. وكما يدرك أعضاء المجلس، فإن الجبهة ما برحت ترفض الدخول في محادثات للانضمام إلى سائر سكان بوروندي على الطريق على إعادة الإعمار والتنمية.

وتعمل جميع القوات الأمنية، أي الشرطة الوطنية وقوة الدفاع الوطنية، بجد لوضع حد لتلك الأعمال التي يمكن أن تزعزع السلام الذي فزنا به بشق النفس. ولحسن الطالع أن ذلك يأتي بنتائج ظاهرة ومشجعة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، ترك ٧٠٧ أفراد من قوات الدفاع عن الديمقراطية – حزب تحرير شعب الهوتو الحركة وسلموا أنفسهم للسلطات. وكثيرون منهم عادوا إلى اللحاق بأسرهم.

والحالة الأمنية الآن تحت السيطرة في كافة أرجاء الإقليم الوطني. بيد أنه ما زال يساورنا بعض القلق إزاء وجود جماعات مسلحة عديدة، منها قوات الدفاع عن الديمقراطية–حزب تحرير شعب الهوتو، في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نوجه اهتمام المجلس إلى تلك الحالة، التي تهدد جهودنا المبذولة لتوطيد دعائم السلام في بوروندي تهديدا مباشرا. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أهمية الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى مجلس الأمن من اللجنة الثلاثية زائد واحد، التي تدعو فيها إلى تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأما على الجبهة الاقتصادية، فالبلد خارج من أزمة طويلة، أصيب الاقتصاد خلالها بالركود. بيد أن شيئا من الشعور بالثقة قد عاد إلى الظهور على الصعيد الداخلي، وخلال الأشهر القليلة الماضية طرأت زيادة كبيرة على عائدات الضرائب، نتيجة لزيادة الالتزام بالدقة في تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب.

وبوروندي من البلدان التي أفادت من مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ وقد بلغت نقطة اتخاذ القرار في تموز/يولية الماضي. ولا يدخر وسع في تمكينها من بلوغ نقطة الإنجاز في غضون عام. ومن شأن إلغاء الديون أن

يمكننا من تكريس جميع مواردنا المالية للتنمية. غير أن البلد بحاجة ماسة إلى دعم للميزانية على مدى السنة المقبلة حتى نستطيع اجتياز العوائق وبلوغ نقطة الإنجاز بحلول نهاية العام.

وفيما يتعلق ببرامج إعادة الإعمار والتنمية، يجري الآن الانتهاء من صياغة وثيقة بعنوان ”البرنامج ذو الأولوية للتعمير والتنمية، ٢٠٠٥-٢٠٠٨“. وهو مبني على برنامج سابق لحالات الطوارئ ويشمل الاحتياجات التي حددتها الحكومة على سبيل الأولوية في سياق الحرب على الفقر. وفي الجزء الأخير من شباط/فبراير ٢٠٠٦، سيقدم البرنامج إلى مؤتمر للمانحين في بوجومبورا.

بيد أنه لا بد لي من التشديد على الضرورة الملحة لتعزيز الوكالات المتعددة الأطراف من الوجهة المالية، بما فيها الوكالات التابعة للأمم المتحدة، لكي يتسنى لها الانتقال من الدعم الإنساني إلى دعم التنمية. وفي هذا الصدد، نعرب عن ترحيبنا بإنشاء لجنة بناء السلام، ولدينا ثقة بأن بوروندي ستفيد بالفرص التي تتيحها اللجنة للبلدان التي في حالة ما بعد انتهاء الصراع.

وثمة بوادر مشجعة للغاية فيما يتعلق بالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، زارنا وفد من المملكة المتحدة برئاسة وزير الدولة للتنمية الدولية؛ وبعثة من بلجيكا برئاسة وزير التعاون الإنمائي ووزير الدفاع؛ وبعثة من البنك الدولي برئاسة نائب رئيس البنك لشؤون أفريقيا؛ وأخيرا، زارت بوروندي مؤخرا بعثتان للخبراء رفيعتي المستوى من فرنسا ومن ألمانيا.

ومن الأهمية بمكان التشديد على أن هذا التعاون، الآن وفي المستقبل، سيجري ضمن إطار تنفيذي جديد ترأسه لجنة وطنية معنية بتنسيق المساعدات.

يضاف إلى ذلك أنه تم إرساء أسس نظام لتحقيق الفعالية في إدارة المساعدات والأموال العامة، وذلك في سياق وزارة الحكم الرشيد والتفتيش العام على إدارة الدولة والإدارة المحلية. وفي عمل كبير يعد الأول من نوعه، اعتمد مجلس الوزراء قانونا لمكافحة الفساد، وسيجري التصويت عليه من قبل البرلمان قبل نهاية عام ٢٠٠٦.

في هذا السياق جرى تحليل الولاية الجديدة في بوروندي لعملية الأمم المتحدة. ولا شك في أن كل ما وصفته من تقدم أصبح ممكنا بفضل العمل الرائع الذي قامت به العملية. وقد أدى تحليل مشترك قامت به الحكومة وعملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى اتخاذ قرار بالتوصية بالخروج التدريجي، على نحو منظم، بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وتم تحديد عدة مجالات للتعاون مع العملية باعتبارها ما زالت ضرورية.

واستنادا إلى المناقشات بين الطرفين، وفي إطار ما تم الاتفاق عليه، تود الحكومة أن تركز الولاية التالية للعملية على الجوانب التالية: أولا، مراقبة الحدود بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها بحيرة تنغانيقا، وحركة الأسلحة عبر الحدود، وذلك بالتعاون عن كثب بين قوات الأمن البوروندية والعملية؛ وثانيا، تقديم الدعم لإنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولإصلاح القطاع الأمني الجاري القيام به، بروح من التعاون مع جميع الشركاء ذوي الصلة.

ثالثا، يلزم تقديم الدعم للنهوض بحقوق الإنسان من خلال تعزيز القدرة الموجودة في نطاق المجتمع المدني، وفي مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي. وفي هذا الصدد، ترحب الحكومة بالاقتراح المتفق عليه مع العملية بالاستعاضة تدريجيا عن الخبراء الدوليين بخبراء وطنيين في سياق بناء القدرات.

رابعا، يلزم تقديم الدعم للعدالة خلال فترة الانتقال، بهدف إنشاء لجنة ودائرة خاصة للحقيقة والمصالحة. خامسا،

لا بد من توفير الحماية لأفراد العملية ومعداتها، وذلك بدعم من الحكومة.

سادسا، يلزم إزالة الألغام، مع التشديد على بناء القدرات في هذا المجال؛ وأخيرا، يلزم توفير الدعم اللوجستي والهندسي للعمليات الإنسانية التي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

إن شعب بوروندي الذي صوت بأغلبية ساحقة لصالح السلام، يترقب الآن عائدات السلام. وتقع على عاتق الحكومة مسؤولية أن تفعل كل ما في وسعها تحقيقا لذلك الأمل المشروع. لذلك السبب نعتبر أن عام ٢٠٠٦ سيكون عام تعبئة كل الجهود – سواء على الصعيد الوطني أو من جانب الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف – لإعادة بناء بوروندي ولتكريس أنفسنا بعزم لتحقيق التنمية المستدامة. إننا نعتمد على الدعم العام من جانب الأمم المتحدة في ذلك المسعى، ومن جانب مجلس الأمن بصورة خاصة.

بالنيابة عن حكومة بوروندي، أود أن أشكر مجلس الأمن سلفا على مشروع القرار الذي هو بصدد اعتماده، لأنه، على غرار القرارات السابقة، يهدف إلى دعم تصميم شعب بوروندي على تعزيز السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم اسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البرازيل، بنن، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، رومانيا، الصين، فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٦٤١ (٢٠٠٥).

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.